الحوكمة الرشيدة و دورها في تفعيل مؤشرات التنمية المستدامة

د .سوالمية عبد الرحمان، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

أ. عباس ميدون، المركز الجامعي سي الحواس بريكة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة كمفهوم حديث ودورها في تفعيل مؤشرات التنمية المستدامة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم ، حيث أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في مختلف الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و ظهور أنماط جديدة في التسيير .

ولقد اعتمدا الباحثون على المنهج الوصفي في تبين الجانب النظري من خلال التطرق لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المتغيرين كما استخدموا أداة الملاحظة الميدانية لكشف الواقع المعاش في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة الرشيدة، التنمية المستدامة، الأبعاد والمؤشرات.

Résumé :

Cette étude vise à connaître l'étendue de l'application des principes de gouvernance en tant que concept moderne, et son rôle dans l'activation des indicateurs de développement durable à la lumière des circonstances actuelles que traverse le monde, car elle a conduit à des changements radicaux à divers niveaux économiques, sociaux et politiques et à l'émergence de nouveaux schémas de gestion.

Les chercheurs se sont appuyés sur l'approche descriptive pour identifier le côté théorique, on abordant diverses études antérieures traitant de la relation entre les deux variables et ont également utilisé l'outil d'observation de terrain pour intensifier la dure réalité en Algérie.

Mots clés: Gouvernance, Bonne Gouvernance, Développement Durable, Dimensions et Indicateurs

المقدمة:

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى بروز مفهوم الحوكمة سواء من الناحية الفكرية أو العملية، وهذا ما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة، تجلت في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب و التطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح هذا المفهوم في صياغات اقتصادية، واجتماعية وسياسية، و ثقافية وتأثر بمعطيات داخلية و دولية.

(سليمة بن حسين،2015،ص 184)

لذالك فإن تطبيق و تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة لمؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية،الاجتماعية و البيئية يعد من أهم الأنظمة الأساسية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق الجودة الشاملة. لذالك تهدف هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على مبادئ الحوكمة وكذالك التنمية المستدامة من خلال تبين اثر تطبيقهما على ارض الواقع، وعليه يمكن طرح جملة من التساؤلات:

- ماهي آليات تطبيق مبادئ الحوكمة كآلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- هل ساهمت مبادئ الحوكمة في تفعيل مؤشرات التنمية المستدامة ؟

أولا – الأطر المعرفية للحوكمة الرشيدة:

1- مفهوم الحوكمة الرشيدة:

يعتبر مفهوم الحوكمة **GOVERNANCE** من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا وتباينا واضحا، سواء حول ترجمتها إلى العربية، أو تعريفها على نحو دقيق، فقد طرح المفهوم تحت مسميات عربية مختلفة منها: الحكم، الحوكمة، الحاكمة، الحاكمية، الحكمانية والإدارة الرشيدة، وقد يرجع ذلك إلى حداثة المفهوم نسبيا، والى تعدد المداخل التي اعتمدها الباحثون في تناولهم لهذا المفهوم.

فمن الناحية اللغوية تعني الحوكمة عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد أسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتعني الحوكمة لغويا أيضا بأنه نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية.

(درويش عدنان حيدر، 2007، ص14)

وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، فعلى سبيل المثال تعرف مؤسسة التمويل الدولية هذا المصطلح بأنه: ***النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها.***

وتبعا لما سبق سنحاول أن نستعرض مجموعة من التعاريف أهمها:

الحوكمة الرشيدة هي مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق التميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة...

(درويش عدنان حيدر، 2007، ص14)

كما تعرف أيضا:"... ***بأنها مجموعة الممارسات التنظيمية والإدارية التي تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بما فيهم متلقي الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين...***".

(عبد الحكيم فاروق جعفر، 2012، ص65)

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف إجرائي للحوكمة الرشيدة بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بمستوى عال من الجودة وتحسين أدائها بإتباع خطط فاعلة وأساليب مناسبة من خلال الإدارة الرشيدة.

2- أهمية الحوكمة الرشيدة:

تبرز أهمية الحوكمة الرشيدة من خلال أنها توفر مناخا جيدا للعمل الجماعي، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة، وتعزيز المساءلة وحسن توزيع المهمات والخدمات وإدارتها، كما أنها تعمل أيضا على تخفيف المشاركة والرقابة والتحفيز، وللحوكمة الرشيدة أهمية واضحة وكبيرة في المؤسسات تتباين حسب وجهات نظر أصحاب المصلحة، لذلك يمكن النظر لأهمية الحوكمة من زوايا متعددة.

(خديجة مقبول جمعان الزهراني ، 2011، ص45).

- ***أهميتها من منظور الإدارة*** : تحدد الحوكمة الرشيدة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة وتحقيق الجودة، وتجنب الفساد المالي والإداري، وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، مما يضمن القدرة على التطوير ؛
- ***أهميتها من وجهة نظر المجتمع***: بحيث تعتبر أداة رقابة وإشراف ذاتي، يؤدي إلى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية، وبالتالي تحسين الإدارة، وضمان حقوق العاملين مما يحقق رضا المجتمع على المؤسسة وأدائها ؛
- ***أهميتها من وجهة نظر العاملين***: فتأتي من كون الحوكمة الرشيدة تتضمن حقوق ومصالح العاملين دون تمييز، حيث ينظر العاملون إلى الإدارة بأنها المخول بالحقوق والمصالح الذاتية لهم وبالتالي فإنه من المسلم أن تأخذ الإدارة هذه الحقوق والمصالح بعين الاعتبار.

3- الأهداف المتوخاة من تطبيق الحوكمة الرشيدة :

إن الأهداف المتوخاة من تطبيق الحوكمة الرشيدة لا يمكن حصرها في اتجاه واحد دون غيره، ومن أهم هذه الأهداف مايلي:

(نجوى بنت مفوز مفيز الفواز، 2015، ص26).

- تعزيز فاعلية المؤسسة، وزيادة كفاءتها من خلال تكوين بيئة صالحة للعمل؛
- وضع القوانين والقواعد التي يسترشد بها قيادات ومسؤولي المؤسسة في تولي الأعمال الإدارية، بما يكفل الديمقراطية والعدالة لجميع الأطراف المعنية؛
- تعزيز مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة في عمل المؤسسة في صنع القرارات؛

- تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين، للحصول على أداء مرتفع من جميع الفئات؛
- توفير حق المساءلة والمحاسبة لجميع الأطراف المستفيدة من وجود المؤسسة؛
- تحقيق الشفافية من خلال العمل وفق آليات، وأطر تتسم بالوضوح، وتمكن العاملين من ممارسة أعمالهم بشكل كامل، ومساعدتهم على العطاء.

4- متطلبات تطبيق الحوكمة الرشيدة:

تعتبر الحوكمة من أبرز أسس الإدارة الرشيدة والشفافية والمساءلة وهي تعتمد في تطبيقها على أربعة أبعاد وهي:

- ***سيادة حكم القانون؛***
- ***تعزيز مفهوم الشفافية؛***
- ***الاستجابة والمشاركة والإنصاف والفاعلية والكفاءة؛***
- ***المساءلة والرؤية الإستراتيجية.***

ثانيا – الإطار النظري للتنمية المستدامة:

1- تعريف التنمية المستدامة ومؤشراتها:

تعددت المفردات التي تم تداولها في الآونة الأخيرة لتعريب مصطلح **Sustainable Development** من قبيل التنمية الموصولة، المستديمة، القابلة للإدامة، وأخيراً المستدامة.

(مصطفى كمال طلبة،43،2000)

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعضهم قال بالتنمية المستدامة، وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة كترجمة للمصطلح الانجليزي Sustainable Développement.

(عثمان محمد غنيم، 2007، ص 22).

ويعتبر تعريف لجنة بروندتلاند للتنمية المستدامة، والذي أشارت فيه إلى أن التنمية المستدامة "***...هي القدرة على ضمان إشباع حاجاتها، بمثابة تعريفا معياريا للتنمية المستدامة نتيجة لاستخدامه الشائع وتكرار اقتباسه في المراجع المهتمة بهذا الموضوع وقد أدى هذا التعريف بالكثيرين إلى اعتبار التنمية المستدامة، هي التي تبدي تركيزا ضخما على الإنصاف بين الأجيال.***"

(على عبد الرازق جلبي،2013، ص 24.)

وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: «***...تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم. وعرف قاموس "ويبستر Webster" هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا...***

وعرفها وليم "رولكز هاوس W.ruckelshaus" مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: ***تلك العملية التي تقر ضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.***

وقد أصبحت الاستدامة –منذ قمة الأرض عام 1992– مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة، وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها، وكذلك الحال في العديد من الدول النامية بما في ذلك بعض الدول العربية وخصوصا الأردن، وقد نجم عن انتشار أفكار الاستدامة على المستوى العالمي ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل: ثقافة الاستدامة وفلسفة الاستدامة أي تلك المجتمعات التي تطبق التنمية المستدامة وتسعى إلى تحسين مستويات الصحة العالمية فيها، وتحقيق نوعية حياة جيدة لسكانها على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية ومن خلال :

(عثمان محمد غنيم، 2007، ص 26)

- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة؛
- تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن؛

- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية؛
- استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.
-

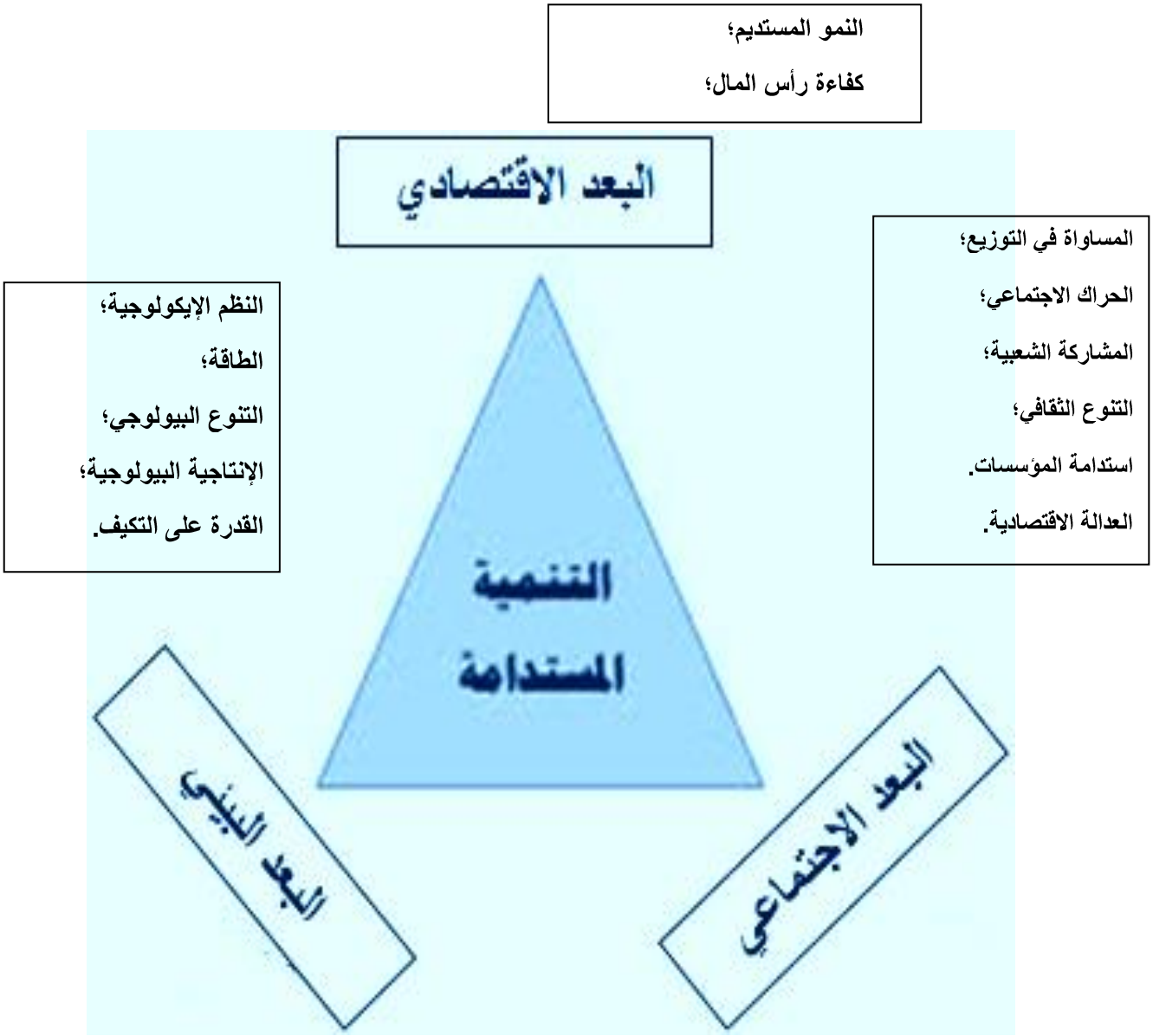
2-أبعاد ومبادئ وأهداف التنمية المستدامة:

أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلابد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا:

(مازن سليمان الحوش، 2019،ص107).

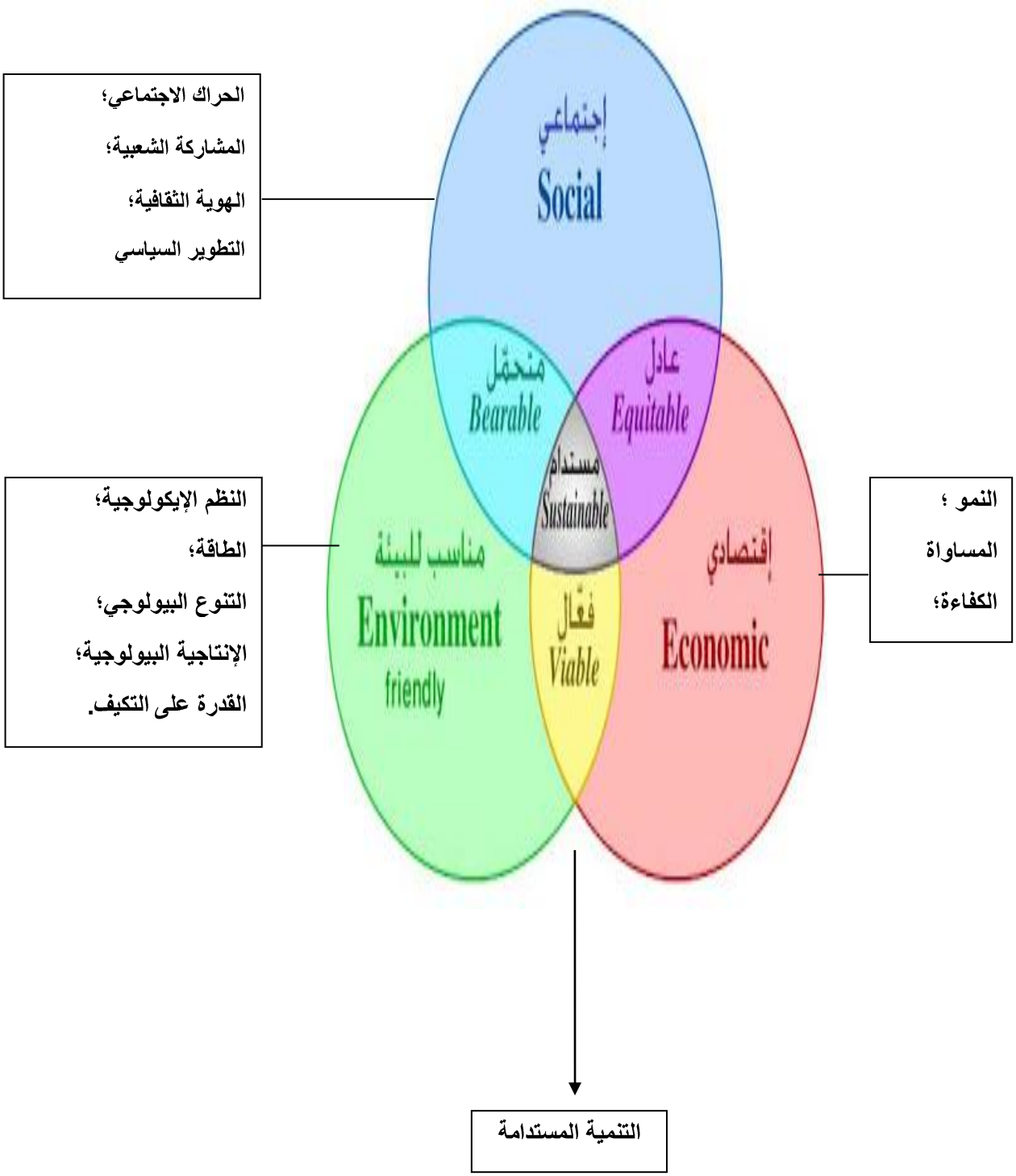
- **بعد اقتصادي:** هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية النظام المستدام اقتصاديا.
- **بعد بيئي:** وجوب المحافظة الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية. النظام المستدام بيئيا.
- **بعد اجتماعي:** أي عدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمشاركة الشعبية. النظام مستداما اجتماعيا.

والأشكال الآتية تبين العلاقة ما بين أبعاد التنمية المستدامة:



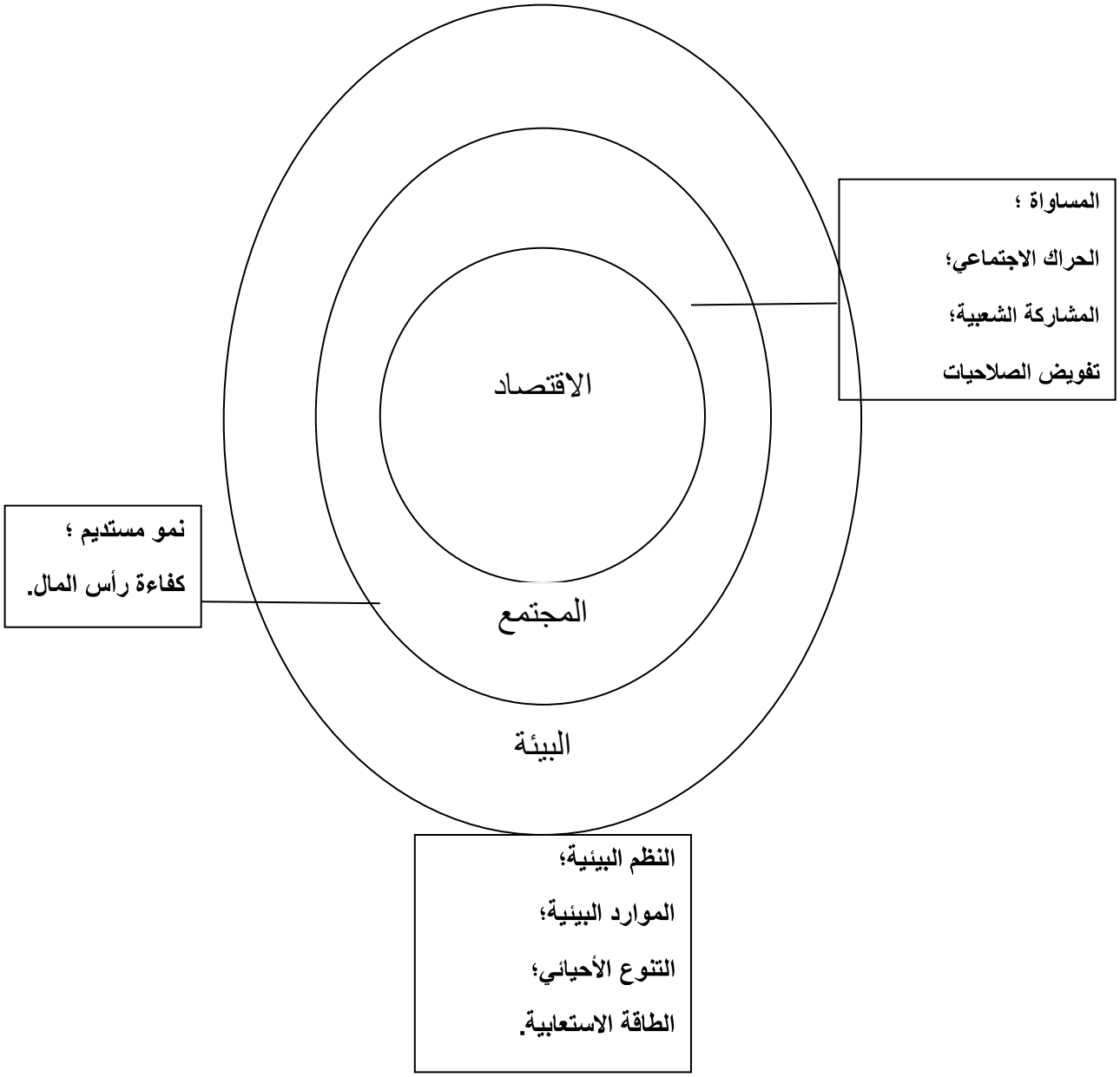
شكل رقم (01): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: (مازن سليمان الحوش ،2019،ص109)



الشكل رقم (2): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

المصدر: مازن سليمان الحوش ،2019،ص110 (بتصرف)



شكل (3): تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة.

المصدر: مازن سليمان الحوش ،2019،ص111

الخاتمة:

تعتبر الحوكمة من المواضيع الجادة التي حضيت باهتمام الباحثين و المفكرين في جل التخصصات، وذالك لما تسهم به في دعم لمؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية، من خلال دعم قيم المواطنة و الديمقراطية و التسيير العقلاني لمختلف الموارد البشرية و البيئية.

لذالك أصبح من الضروري تطبيق مبادئ الحوكمة، لتحقيق التنمية المستدامة بعد ما شهده العالم في الآونة الأخيرة من مظاهر بيئية و اجتماعية و اقتصادية خاصة مع ظهور وباء فيروس كوفيد 19 حيث أثرت بكل واضح على الأداء المالي و الإداري وحتى السياسي لكثير من الدول و المؤسسات.

قائمة المراجع:

- **بن حسين سليمة.(2015،ص 184)**، الحوكمة دراسة في المفهوم،مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة حمة لخضر الوادي ، الجزائر.
- درويش عدنان حيدر.(2007) ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، (الطبعة الأولى)، اتحاد المصارف العربية، لبنان.
- عبد الحكيم فاروق جعفر.(2012)، حوكمة التعليم المفتوح منظور استراتيجي، (الطبعة الأولى)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- خديجة مقبول جمعان الزهراني. (2011)، واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في الجامعات الأهلية السعودية وعلاقتها بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس فيها، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- نجوى بنت مفوز مفيز الفواز.(2015)، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جامعات منطقة مكة المكرمة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط. (2007): التنمية المستديمة–فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- على عبد الرازق جلبي.(2013)، علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات والمؤشرات، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر.